

جديد النحو العربي

المسند والمسند إليه نموذجاً

د. أنس عباس عيدان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا، وبعد: فإنّ الإنسان العربيّ لم يكن -حينما يتكلّم- يدرك هذه التعقيدات التي أوجدها النحاة قديماً، في إيجاد نظرية العامل بتفصيلاتها التي قدّم لها أصحاب هذا الفنّ.

من ينظر في تاريخ النحو عبر رحلته التاريخية الطويلة - منذ ظهوره، وإلى اليوم- يراؤه لم يخلُ من وجود محاولات تصدّت له، وهي لا تخلو من أمرين:

١. محاولات غالت في تأسيس التعليقات والتأويلات والتقديرات.

٢. محاولات دعّت إلى التيسير والتسهيل.

إنّ الباحث نظر إلى ما عند هؤلاء جميعاً من كلا الفريقين، ولم يأخذ المسألة من هذا الجانب؛ لأنّه - من وجهة نظره - يرى أنّ هذه المحاولات لا تضي بفسلفة النحو العربيّ، اللهمّ إلا ما جاء منها في كتب الأقدمين، كصاحب الكتاب وشُراحه -رحمهم الله- مثلاً.

المسند والمسند إليه

يرى سيبويه:

١. أنّ الابتداء هو أوّل ما يغييه المتكلّم مثلما كان الرقم واحد هو أوّل الأرقام، ثمّ تليه باقي الأرقام، أعني: المبتدأ والخبر، ثمّ يكون النصب والجرّ، قال سيبويه: "وذلك أنّك إذا قلت: عبدُ الله منطلق، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه قلت: رأيت عبدَ الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً، فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة" (١).

٢. أنّ المبتدأ والخبر لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر، فإنّ العلاقة بينهما لأبدٍ منها، وتلحقها علاقة الفعل بالفاعل، قال سيبويه: "وهما

ما لا يفني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدءاً.

فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، (يقصد به الخبر)، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء.

وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً وليت زيدا منطلقاً؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" (٢).

الخبر (كما يسمّيه سيبويه بالمبنيّ عليه) (٣)، قال سيبويه: "فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء" (٤)، فبالتالي فإنّ الخبر:

- إمّا ارتفع بالمبتدأ نفسه، أي: بعاملٍ لفظيٍّ، كما في ظاهر عبارة سيبويه "فإنّ المبنيّ عليه يرتفعُ به" (٥)، أي: بالمبتدأ.

- أو ارتفع بالابتداء أيضاً على نحو المبتدأ، أي: بعاملٍ معنويٍّ أيضاً، وهذا ظاهر ما يفهم من عبارته "لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلة" (٦)، يعني بمنزلة المبتدأ.

وعلى الوجه الثاني من الفهم يكون عامل الابتداء (المعنويّ) قد تسلّط على كلّ من المبتدأ والخبر، ولا يخفى أنّ هذا الوجه من التأويل يتفق مع مذهب أهل البصرة القائلين: إنّ الابتداء يرفع لاسم والخبر

العامل في رفع المبتدأ، وفي رفع الخبر

يفهم من عبارة سيبويه أنّ المبتدأ مرتفع بعاملٍ معنويٍّ هو الابتداء، ومثله

بجوابها(١٧).

أنكر سيبويه على الفائتين بارتفاع المبتدأ بالخبر، واستشهد على ذلك بأن العرب تقول تارة: عبد الله قائمٌ فيها، وتارة أخرى: عبد الله قائمًا فيها، ففي المثال الأول تكون (فيها) مفعولاً، ويكون (قائمٌ) خبراً لـ(عبد الله)، فتكون (فيها) متعلّقة بالخبر المذكور (قائمٌ).

أمّا في المثال الثاني فإنّ (فيها) هي الخبر أو هي متعلّقة بالخبر المحذوف لـ (عبد الله)، وينصب (قائمًا) على الحال..

يفهم هذا التوجيه من عبارة سيبويه: .. وهذا يدلُّك على أنّ (فيها) -الطرف- لا يحدث الرفع أيضاً في (عبد الله): لأنها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتلغى" (١٨)، وأكد سيبويه حجّة مذهبه أيضاً بعدم أطراد إقامة الطرف مقام الخبر في كلام العرب، ومنه قولهم: بك عبد الله مأخوذٌ؛ إذ لا يصحُّ فيها النصبُ في (مأخوذٌ): لأنّ الكلام لا يستقيم عند إقامة الطرف (بك) مقام الخبر، والاكتفاء به عن بناء الجملة الخبرية، والاستغناء عن (مأخوذٌ).. ونصُّ عبارته: "ولو كان (عبد الله) يرتفع بـ(فيها) لارتفع بقولك: بك عبد الله مأخوذٌ؛ لأنّ الذي يرفع وينصب ما يستغني عليه السكوت وما لا يستغني بمنزلة واحدة" (١٩).

يقصد سيبويه أنّ (بك عبد الله مأخوذٌ) ليست بمنزلة (عبد الله قائمٌ فيها): لأنه لا يمكن أن يقوم الطرف (بك) مقام الخبر، لكنّ (فيها) في الجملة الثانية يمكن أن يقوم مقام الخبر.. وقوله: "لأنّ الذي يرفع وينصب يقصد به (قائمٌ)، و(قائمًا) في جملة (عبد الله قائمٌ

هو بالابتداء"، يعني: يرتفع بالمبتدأ، ويوهّم بعضها أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر لقوله: "وارتفع المنطق"، وهو يعني خبر المبتدأ؛ (لأنّ المبتدأ على المبتدأ بمنزلته)" (١٠).

ظهرت من تلك المفاهيم -أنفة الذكر- وجهات أخرى نلمح ملامح أثرها في عبارة المبرد الذي كان يرى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ(١١)، ولا خلاف في هذا بينه وبين سيبويه، غير أنّه يرى أنّ الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر(١٢)، وههنا يكمن الفرق.. فهل هذه ملاسمة بين عبارات سيبويه؟ أم هو فهمٌ جديدٌ دونما تلفيق؟ ومهما يكن من أمر فإنّ أثر سيبويه يظهر بجلاء.. وإذا اقتضى الأمر مني توفيقاً بين هذا وذاك أو ترجيحاً بينهما؛ فلعلى ما وقع عند بعضهم: أنّ التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر فعملت (التعرية) فيهما، لهو ممّا يستأنس به..

استصوب الأعلام الشنتمريّ (التعرية الموجبة للرفع)، وقد استدلّ على صحّته حين وجد أنّ لا خلاف بين البصريين في أنّ الخبر قد يتقدّم على المبتدأ فيرتفع(١٣)، فلو كان الابتداء مع المبتدأ عاملاً في الخبر لم يتقدّم عليه؛ لأنّ العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، ويقوّي هذا قول سيبويه: "لأنّ المبتدأ على المبتدأ بمنزلته" (١٤).

بعدما لاحظنا تأثير سيبويه على اللاحقين، أو على ما انبثق من توجيهات لا يخفى التأثير فيها؛ فإننا لم نعد من رأي جديد؛ إذ يطالعنا الفرأء(١٥) القائل بتمام الترفع(١٦) بين المبتدأ والخبر؛ حيث يرى أنّ رافع المبتدأ بما يعود عليه من الضمير في جملة الخبر، وأنّ كلّ يمين ترفع

جمعياً، كما نقل ذلك ابن السراج(٧)، وابن الأنباري(٨).

والحق أنّ التوجيه الأول في كلام سيبويه يرجع إلى ما يفهم من عبارته "فإنّ المبتدأ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"، فإنّ الضمير في (به) تحتمل الرجوع إلى المبتدأ.

وأما التوجيه الثاني فإنّني أفهمه من عبارته "فأمّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبتدأ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلقٌ، ارتفع عبد الله لأنه ذكّر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لأنّ المبتدأ على المبتدأ بمنزلته"، فإنّ قوله (بمنزلته) يفهم منه إنزال الخبر منزلة المبتدأ في تسليط العامل المعنوي عليه، وهو المنسبب في رفعه. يكاد السيرا في يعزّز هذا الفهم لعبارات سيبويه أنفة الذكر، عند معرض كلامه على جملة: (هذا الرجل منطلقاً)، قال: "وقوله: لأنّ المبتدأ يعمل فيما بعده، معناه: يرفع ما بعده من الخبر، والظاهر من كلامه في هذا الموضوع أنّ المبتدأ هو العامل". وعلى الرغم من هذا فإنّ السيرا في لم يقطع بالعامل المنسبب في رفع الخبر عند سيبويه؛ إذ يصرح -ممّا احتمله من عبارات أخرى لسيبويه-، أن يكون المبتدأ -عند مجيئه اسم إشارة يعمل فيما بعده، نحو(هذا) وما جرى مجراه" (٩).

وممّا يؤكّد وقوع الغموض في موقف سيبويه تجاه هذه المسألة ما عناه بعض أهل العلم كالأعلام الشنتمريّ الذي اشتكى من ذلك أيضاً، بل أشار إلى هذا المعنى بكلّ وضوح حين قال: "ولسيبويه فيها عباراتٌ مختلفة يوهّم بعضها أنّ الخبر يرفع المبتدأ، وذلك قوله: "لأنّ المبتدأ عليه يرتفع به كما ارتفع

(فيها): (و: عبدُ الله قائماً فيها).

وجهة نظر الباحث

قدّمتُ تفسيراً لما يجري من عملياتٍ مصاحبةٍ لمنطوق الكلام العربيّ الفصيح، مفادها:

لا يخلو الإخبارُ في كلام المتكلم من واحد من أربعة أشياء، يحكمها (الإسنادُ) جميعاً:

• الإخبار عن المسند إليه، مثل: الله الخالق. ((الله)) لفظ الجلالة" المسند إليه، (الخالق هو المسند).

(ويلحق به: إجراء التوابع عليه)، مثل قولي:

الله الخالق البارئ المصور. ((الله)) لفظ الجلالة" المسند إليه، (الخالقُ البارئُ المصورُ) هي أخبارٌ مستنداتٌ كلها، أو أنّ (الخالقُ) مسندٌ، وما بعده تبعٌ له نعتٌ أو بدلٌ).

• إسنادُ الأفعال إلى (المسند

إليه)، مثل:

جَلَّ اللهُ، عَزَّ اللهُ

وهذه تسمّى الأفعال اللازمة في عرف النحاة.

والأفعال على ضربٍ؛ وقد يبغى المتكلم معنىً من المعاني يزيده على فعل المسند إليه، فيستخدم لذلك أفعالاً أخرى (الأفعال المتعدّية)، ومن المعاني التي تحتلها أضربُ الأفعال:

O إيقاع فعل المسند إليه على ما يسمّى المفعول به (الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد)، مثل: خلقَ اللهُ الإنسانَ. ((الله)) لفظ الجلالة" المسند إليه،

(وخلق) الفعل المسندُ إلى "الله"، (والإنسان) الاسم الذي وقع عليه فعلُ المسند إليه))

O إيقاع فعل المسند إليه على ما يسمّى الجملة الاسميّة (الأفعال المتعدّية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر)، والجملة الاسميّة تربطها علاقة الإسناد -كما بيئنا-، مثل: جعلَ اللهُ الطينَ أصلَ خلقِ الإنسانِ ((الله)) لفظ الجلالة" المسند إليه، وحقيقة المفعولين جملةٌ اسميّةٌ تقديرها: (الطينُ أصلُ خلقِ الإنسانِ))، وبالتالي فإنَّ المخدم في المعنى المسند إليه في الموضوعين، لكنَّ الثاني منهما (المسند إليه الثاني في الترتيب) تبعٌ في هذا التركيب الجديد للمسند إليه الأوّل.

وفي مثل هذه الأفعال لا يمكننا أن نتصر على مفعول واحد دون ذكر الثاني، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الثاني يبيّن حال الأوّل، قال سيبويه: "وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر؛ وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكرةً، وظنَّ عمرو خالداً أباك، وخالَ عبدُ الله زيداً أخاك.

ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأوّل يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأوّل لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرَّ له عندك من هو، فإنما ذكرت (ظننت) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشكَّ أو تقيم عليه في اليقين، ومثل ذلك: علمت زيداً الظريف، وزعم عبد الله

زيداً أخاك" (٢٠).

O تأكيد فعل المسند إليه، مثل: خلقَ اللهُ الإنسانَ خلقاً. ((الله)) لفظ الجلالة" المسند إليه، (وخلق) الفعل المسندُ إلى "الله"، (والإنسان) الاسم الذي وقع عليه فعلُ المسند إليه، (وخلقاً) تأكيدُ فعل المسند إليه). ولكي يحقّق المتكلم معنىً زائداً على فعل المسند إليه الكلامُ جنحٌ إلى النصب مع الاسم الذي أوقع عليه فعل الفاعل (أعني ما يطلق عليه المفعول به)، ومع مؤكّد الفعل (أعني المفعول المطلق المؤكّد لعامله).

فيفهم العربيُّ سليقةً ما يطرق سمعهُ من مثل هذا التركيب النحويّ..

• إسنادُ المشتقات (التي تعمل عمل

أفعالها) إلى (المسند إليه)، مثل:

أحاضرُ خوفَ اللهُ عندك؟ أأفائمُ أخوك؟

أجريت هذه المشتقات مجرى أفعالها.

• إسنادُ المصادر (التي تعمل عمل

أفعالها) إلى (المسند إليه)، مثل:

عدلُ أخوك

أجريت المصادر مجرى أفعالها.

بعدما تمَّ عرضه أجدُ أنّ الرفع أصلٌ للمسند إليه مبتدأً كان أو فاعلاً.. ثمَّ يعتري حركة الرفع فيه تغييرٌ إلى النصب كلما أضاف المتكلم معنىً من المعاني الزائدة عليه (أي: على مفهوم الإسناد)، ولهذا نقفُ على أنواع متعدّدة من المنصوبات لتنوع المعاني المزيّدة على الإسناد.. وتحقّق الإضافة الجديدة على الإسناد:

١. مع تغيير حركة المسند إليه تارةً إلى

الجرّ معاني متعدّدة، حتّى اقتدرن كلّ حرف من حروف الجرّ بمعنى أصل، مع أنّه لا مانع أن يستعمل حرفٌ من هذه الحروف بدل حرفٍ آخر؛ حينما يؤدّي الحرفُ مراد الحرف الآخر في سياقه الجديد...

يُجري سبويه تأثير حرف الجرّ في الاسم المجرور منزلة الرفع والناصب، إذ يقول: " والمبنيّ على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل، والجارُّ بتلك المنزلة يجري في الاسم مجرى الرفع والناصب" (٢١).

➤ الإضافة، وهي نسبة شيء (أو إضافة) إلى شيء، مثل: هذا كتابُ زيد، ومحمّدٌ رسولُ الله.

➤ التبعيّة، ويكون بعد التوابع الخمسة المنصوبة (النتع، والبدل، والعطف، والتوكيد بنوعيه، وعطف البيان).

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ما تحمله التوابع الخمسة -أنفة الذكر- من مفهوم التبعيّة للاسم السابق لها من حيث المعاني والمجاورة لها منحها إشارة الاسم السابق ذاتها؛ فإذا كان الاسم المتبوع مرفوعاً تبعته في رفعه، وإذا كانت منصوبة تبعته في نصبه، وإذا كانت مجرورة تبعته في جرّه.

• أمّا الجزمُ فإنّ العربيّ يعرفه في المواضع التالية:

➤ النهي، مثل: (ولا تجهزْ بصلاتك ولا تخافت بها).

➤ استعمال أدوات للنفي والجزم، مثل: (لم يلدْ ولم يولدْ)، (ولمّا يدخلِ الإيمانُ في قلوبكم).

➤ الشرط، حينما يستعمل أدوات الشرط

O استعمال أساليب مع أدوات عوملت معاملة أفعال تشبيهاً بها، أو بتقدير أفعالٍ (فَدْرُهَا النحاة) مثل:

• استعمال أسلوب النداء، والدعاء، مثل: (ربُّنا أتنا في الدنيا حسنة).

• استعمال مجموعة من أدوات النفي، مثل: (ما هذا بشراً)، وليس الحقُّ زهوقاً، فقد نفي إسناد المعنى الذي يحمله المسند عن المسند إليه.

• توكيد المعنى المسند للمسند إليه، باستعمال (إنّ)، و(أنّ)، مثل: إنّ الله غفورٌ رحيمٌ، وأيقنت أنّ الله غفورٌ رحيمٌ.

• إيقاع التمنيّ والترجّي، والتشبيه، والاستدراك في المعنى المسند للمسند إليه، باستعمال الأدوات

التالية على التوالي (ليت)، و(لعلّ)، و(كأنّ)، (يسمونها حروفاً مشبهةً بالفعل؛ لأنّ وجودها يحدث تغييراً في علامة المسند إليه (المبتدأ)) مثل: ليت الناسَ رحماءً، و(لعلّ الله يُحدث بعد عسرٍ يسراً)، وكأنّ الفارسَ أسدٌ، ولكنّ الرجلُ رحلٌ..

• كينونة المعنى المسند للمسند إليه، مثل: (كان الله عليمًا حكيمًا)، ومثله: الصبرورة، والأفعال الناقصة الأخرى، مثل: صارَ الناسُ أعداءً، وأصبحَ الفرحُ قريباً..

O أفعال المدح والذمّ، مثل: نِعَمَ زيدٌ رجلاً، وبئستِ الفتاةُ خلقاً.

• أمّا الجرُّ فإنّ العربيّ يعرفه في المواضع التالية:

➤ استعمال حروف الجرّ، ويحقّق حرفٌ

النصب كالمعاني التالية:

التأكيد، والتعليل، والترجّي، والتمنيّ، والتشبيه، والاستدراك، وهذا كله واضحٌ جليٌّ مع (إنّ) وأحواتها، مثل: إنّ العبدَ فقيرٌ، وليتَ الليلَ قصيرٌ، و لعلّ الله يرحمنا، وليت الشبابُ يعودُ، وكأنّ الرجلَ أسدٌ، ولكنّ الحقُّ أبلجٌ

٢. أو مع تغيير حركة المسند تارةً أخرى إلى النصب والإبقاء على حركة الرفع مع المسند إليه مع (كان) وأحواتها:

فإنّ هذه الأفعال تضيف معاني مزيدةً على الإسناد، وهذه الأفعال: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلّ، وبيات، وصار، وليس، وما برح، وما انفك، وما زال، وما فتى، وما دام..

٣. أو مع تغيير حركة المسند والمسند إليه كليهما إلى النصب، كما يحدث مع مفعولي (ظنّ) وأحواتها (أفعال الشكّ واليقين: ظنّ، خال، حسب، زعم، رأى، علم، وجد) التي تأخذ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ (جملة اسميّة)، كقولك: ظننتُ الأمرَ سهلاً والأصل: الأمرُ سهلٌ (مبتدأ وخبرٌ) قال سيبويه:

• ومن استعمالات النصب الأخرى في الكلام العربيّ:

O تبين حال المسند إليه، مثل:

جاءَ زيدٌ مسرعاً. ((زيدٌ)) المسند إليه، و(جاءَ) الفعل المسند إلى "زيد"، و (مسرعاً) تبين حال المسند إليه).

O تبين حاله أو نوعه أو عدده، مثل: ضربهُ ضرباً، وهجم المحاربُ هجومَ الأسدِ، ودقّ الجرسُ دقتين.

- الاستثناء المضرغ، مثل: (وما محمدٌ إلا رسولٌ).
- وكالنفي بـ(لا) النافية، مثل: "لا يدخل الجنة قاطعٌ".
- ومثلها (ما) النافية غير العاملة (في لغة من يهملها).

ولا يعرف العربيُّ الجرَّ والجرمَ إلا في المواضع التي ذكرتها.

وبعبارة أوضح: فإنَّ الجملة التي فيها إسنادٌ فقط، فإنَّ أصل الحركات فيها الرفعُ، كما يظهرُ جلياً في الأسماء المعربة والأفعال المعربة، بوصفها تتقبَّل الحركات، كما تمَّ عرضُه في الأمثلة السابقة.

وهناك جوانبٌ أخرى لم يسير الباحث غورها، فعلى سبيل المثال لم يكن هذا البحثُ مُحصياً لمواضع النصب جميعها، ولعلَّه يأتي بها في بحثٍ آخر، وعسى أن يكون ما كتبه كافياً مغنياً في توضيح الفكرة، فإن أحسنتُ فمن الله تعالى، وإن أسأتُ فمن نفسي، والله الموفقُّ والهادي إلى سواء السبيل.

- تصحب بشروطٍ غيرها) يتجلى الجزمُ.
- وقوع فعل الجواب (الفعل المضارع) بعد فعل الطلب، وفيه معنى الجزاء كذلك.

الخلاصة

أتقدَّمُ بتفسيرٍ للإخبار في الكلام العربيِّ بحكمه الإسنادُ جميعاً، فعلامة المسند والمسند إليه الرفعُ، ويظهرُ الرفعُ جلياً مع غير المبنيِّ سواءً أكان اسماً أو فعلاً؛ إذ يصحُّ أن يكون المسندُ اسماً أو فعلاً، ولكن لا يمكن أن يكون المسندُ إليه إلا اسماً، سواءً أكان مبتدأً أو فاعلاً..

فإذا أضاف العربيُّ معنىً مزيداً على الإسناد مالٌ إلى النصب -كما بيئتُ-، وربما استعمل أدواتٌ تؤدِّي إلى المعاني الجديدة (غير الإسناد)، اللهمَّ إلا في قسمٍ من الأساليب المستعملة لديه؛ إذ لم يغيَّر الرفع فيها، مع احتوائها على معانٍ مزيدة على الإسناد فقط، واستعماله لقسمٍ من الأدوات مثل:

- الاستتهام، كما في: أقادمُ أبوك؟

- الجازمة، مع وقوع الفعل المضارع فعلاً للشرط، وجواباً للشرط أيضاً، مثل: من يزرعْ يحصدْ
- ▶ استعمال أدوات الشرط الجازمة، مثل: (وإنَّ تجهراً بالقول فإنه يعلمُ السرُّ وأخفى).

▶ وقوع الفعل المضارع بعد فعل الطلب، مثل: اقرأ تتججَّ

إذا تأملت مواضع الجزم السابقة

تلمسُ منها المعاني التالية :

- النهي والجزم، والنفي مع الجزم، فعندما تتجلى هذه المعاني مع أدوات مخصوصة مثل: (لا) الناهية، و(لم) التي هي للنفي والجزم والقلب، و(لما) النافية الجازمة على سبيل المثال لا الحصر (وقد تصحب بشروطٍ غيرها) يتجلى الجزمُ.
- الشرط والجزاء، فعندما تتجلى هذه المعاني مع أدوات مخصوصة مثل: (إنَّ) الشرطيَّة، و(مَنْ) الشرطيَّة، على سبيل المثال لا الحصر (وقد

الهوامش:

- (١) الكتاب ٨/١.
- (٢) الكتاب ٧١/١.
- (٣) الكتاب ١٢٧/٢.
- (٤) الكتاب ١٢٧/٢.
- (٥) الكتاب ١٢٧/٢.
- (٦) الأصول ٦٣/١.
- (٧) الإنصاف مسألة ٤٤.
- (٨) هامش الكتاب ٨٧/٢.
- (٩) هامش الكتاب ٨٧/٢.
- (١٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٠٨/١.
- (١١) المقتضب ٤٩/٢.
- (١٢) المقتضب ٤٩/٢، ٥٠٩/٤.
- (١٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٠٩/١.
- (١٤) الكتاب ١٢٧/٢.
- (١٥) شرح ابن عقيل ٢٠١/١.
- (١٦) معاني القرآن ١٨٠/٣، ٤١٠، ٣٠٢، ٢٥٥/٢، ٢٤٠/١.
- (١٧) معاني القرآن ٢٤٧/٢.
- (١٨) الكتاب ٩٠/٢.
- (١٩) الكتاب ٩٠/٢.
- (٢٠) الكتاب ١٢/٢.
- (٢١) الكتاب ١٢/٢.

المصادر والمراجع:

١. الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل (المتوفى ٣١٦هـ) تحقيق: د. عبد حسين الفتلي، مطبعة بغداد، العراق ١٩٧٣.
٢. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٦١.
٣. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين ابن عقيل المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر.
٤. شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبوع في هامش شرح ابن عقيل، المسمى بـ(منحة الجليل على شرح ابن عقيل).
٥. الكتاب، المسمى بـ(كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٨.
٦. معاني القرآن، للفراء أبي زكريا، تحقيق: نجاتي والنجار وشليبي، طبعة القاهرة، مصر ١٩٧٢.
٧. المقتضب، للمبرد أبي العباس، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية، عالم الكتب، طبعة بيروت، لبنان.
٨. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (المتوفى ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات مهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٧.
٩. هامش الكتاب، نقولات من شرح السيرافي، عني بها محقق الكتاب: عبد السلام محمد هارون.